

« نظرة عامة فى تطوير التعليم فى مصر »

د . عبد الرحمن عبد الرحمن النقيب (*)

شهدت مصر خلال الشهور القليلة الماضية لقاءات مكثفة جمعت بين القيادة التربوية السياسية ممثلة فى شخص وزير التربية والتعليم ، والعديد من رجال التربية ومفكرها فى مصر وخاصة عمداء كليات التربية وأساتذتها ودارت تلك اللقاءات حول محور واحد هو اصلاح التعليم وتطويره . ولعل من أهم تلك اللقاءات ادار فى مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى الذى دعت له الوزارة بالاشتراك مع الجمعية المصرية للتنمية والطفولة الفترة من ١٨ الى ٢٠ فبراير ١٩٩٣ (١) وماتبع هذا المؤتمر من مناقشات حول توصيات المؤتمر مع السيد الوزير الدكتور / حسين كامل بهاء الدين وعمداء كليات التربية وأساتذتها بقاعة طه حسين بالموزارة يومى ٢٧ ابريل ١٩٩٣ ، ٨ مايو ١٩٩٣ .

وللحق والتاريخ فقد أبدى الوزير وخاصة فى اجتماعه الأخير يوم السبت ٨ مايو ١٩٩٣ تفهمه لاشكالية اصلاح التعليم وتطويره التى تنبوع أساسا من صعوبة اتخاذ قرارات الاصلاح والتطوير بالمسرة التى يريدها صاحب القرار ، والتأنى الذى يريده أساتذة التربية الذين يؤمنون بأن قرارات التعليم بالذات قرارات صعبة لا بد أن تخضع لمزيد من الدراسات والبحوث والاستقصاءات التى تتداخل فيها عوامل السياسة والاقتصاد والاجتماع والقانون . بحيث لا يتم قرار فى مجال التربية الا بعد أن يأخذ حقه من الدراسة والبحث (٢) .

وللحق والتاريخ أيضا فقد أبدى الوزير رغبته فى ألا تأتى قراراته الا بعد استشارة أهل العلم والاختصاص . مما يضع المسئولية فى أعناق هؤلاء جميعا بأن يحملوا هموم الاصلاح والتطوير ، وأن يمارسوا دراسة الواقع التربوى فى مصر ، وأن يقدموا آراءهم فى وضوح وحسم خصوصا وقد طلب سيادة

(*) أستاذ ورئيس مجلس قسم أصول التربية بكلية التربية - جامعة المنصورة .

الوزير من حضور لقاء ٨ مايو ١٩٩٣ بقاعدة طه حسين بالوزارة من عمداء كليات تربية وأساتذة ورؤساء أقسام أن يكونوا نواة لجنة تحضيرية لعقد مؤتمر يتناول قضية اعداد المعلم فى مصر ومايثور حول هذا الاعداد من قضايا عديدة . ومرة أخرى تقع المسئولية على كاهل تلك النخبة من أهل العلم والاختصاص ليقولوا كلمتهم من أجل ابراء الذمة والوفاء بأمانة العلم الذى حملوا اياه . والواقع أن عمداء كليات التربية وأساتذتها مدعون فى تلك اللحظة التاريخية بالذات أن يرتقوا الى مستوى المسئولية العلمية والوطنية وأن يشاركوا بالحوار والرأى والبحث فى تلك القضية الهامة : قضية اصلاح التعليم المصرى وتطويره .

وللحق والتاريخ أيضا فان هؤلاء الأساتذة الأجلاء لم يقصروا فى واجبههم العلمى والوطنى بجهودهم فى المجالس القومية المتخصصة ، والرسائل العلمية التى أشرفوا عليها ، والمؤتمرات التربوية التى عقدت فى مصر خلال السنوات العشر الماضية والانتاج العلمى لهؤلاء الأساتذة الأجلاء كل هذا يشهد بقدرتهم على العطاء ورغبتهم فى ذلك (٣) . ولكن المطلوب منهم فى تلك اللحظة بالذات أن يحولوا هذا الجهد العلمى الى خطوط عامة للعمل يتفوقون عليها ، وتكون لهم كلمة واحدة ، ورأى واحد هو الحد الأدنى الذى يتفوقون عليه ، ولايرضون بأقل منه للتعليم المصرى والمواطن المصرى .

ولعل احدى كليات التربية ، أو رابطة التربية الحديثة ، أو احد نوادى اعضاء هيئة التدريس أن يتبنى عقد هذا «المؤتمر التربوى» الذى يضع الخطوط العامة للتعليم المصرى كما يراها ويتفق عليها أهل العلم والدراسة التربوية فى مصر وبالذات عمداء كليات التربية وأساتذتها ورؤساء أقسامها . ولما كان مثل هذا العمل ليس بالعمل السهل ، ولايمكن أن يقوم به الفرد الواحد مهما كان هذا الفرد . ولما كان المطلوب ليس الرأى الفردى أو رأى بعض الأفراد المخلصين بل معظمهم أو غالبيتهم على الأقل كانت أهمية عقد مثل هذا المؤتمر التربوى ، ولعل هذه الورقة أن تمثل اطارا عاما لما يمكن أن يتناوله هذا المؤتمر من قضايا تاركين لغيرنا أن يتناول هذا الاطار بالاضافة أو الحذف بالموافقة أو الرفض على أن نصل فى النهاية الى كلمة سواء فيما بيننا تمثل الحد الأدنى من نقط الالتقاء التى نتبناها جميعا فى عملنا .

أولاً : لقد وصل التعليم المصرى بجميع مراحلها الى صورة يرثى لها بحيث أصبح هما مصريا قوميا يهدد حياة كل مواطن . لقد أصبح كل مواطن يشمر بعجز المدرسة والجامعة عن تعليم ابنه أو ابنته أو حسن رعايتهما وتوفير المناخ التربوى الملائم لايجاد الأجيال المؤمنة بربها ، ووطنها ، والقادرة على مواجهة تحديات العصر وبحيث أصبح مستقبل الوطن والمواطن مهددا فى صميم وجوده اذا استمر التعليم على هذا المستوى معلما ومحتوى ومبنى ومناخا تعليميا . ومن ثم فان اصلاح التعليم المصرى وتطويره قد أضحى أمرا ضروريا لايمكن تأخيره أو تأجيله .

ثانيا : ان منظومة التعليم منظومة متكاملة بحيث أن الاصلاح التربوى لا يأتى ثماره اذا كان اصلاحا جزئيا يتناول مرحلة تعليمية من المراحل دون الأخرى ، (رياض أطفال ، تعليم أساسى ، تعليم ثانوى ، تعليم على وجامعى) أو يقتصر على جزء من تلك المنظومة : اعداد معلم ، مناهج ، تقويم وامتحانات كتاب مدرسى ، مباني مدرسية ، تمويل تعليم دون باقى أجزاء المنظومة . ان الاصلاح الجزئى سواء على مستوى المرحلة التعليمية ، أو على مستوى أحد جوانب العملية التربوية دون الأخرى انما هى محاولات ترقيعية لامرود حقيقى لها . انما بالفعل مثل مسكنات الألم لا أكثر ولا أقل . ومن هنا فان الاصلاح المرجو لابد أن يتناول جميع مراحل التعليم ، وجميع أجزاءه . والمطلوب ألا نتناول اصلاح مرحلة على حده أو جزء من أجزاء العملية التربوية على حدة الا فى اطار عام لاصلاح التعليم عامة فى مصر .

ثالثا : ان منظومة التعليم انما هى جزء من منظومة مجتمعية كبرى تشمل المجتمع كله سياسة واقتصادا واجتماعا ولا يمكن عزل الاصلاح التعليمى عن التوجه السياسى للدولة ، والواقع الاقتصادى للمجتمع وما وصل اليه البناء الاجتماعى من قوة أو هزال . ومن ثم تأتى خطورة نقل الاصلاح التعليمى من تجارب مجتمعات أخرى تختلف عنا سياسة واقتصادا ومستوى حضارى . ولعله من المفيد هنا أن نستفيد أيضا بجوار استفادتنا من تجارب الآخرين بتجارب المسلمين فى حقل التعليم فى عصور الازدهار الاسلامى وخاصة فى مجال التمويل (الأوقاف الاسلامية) وحرية الطالب والاستاذ ، وتعريب التعليم والدستور الأخلاقى للعالم والمتعلم (٤) ٠٠ الخ .

رابعاً : ستظل مشكلة الأمية فى مصر عاراً قومياً يهددنا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ويؤثر تأثيراً سلبياً على محاولات الإصلاح التعليمى فى مصر . أن نسبة ٤٩٪ من شعب مصر مازال أمياً ، وترتفع النسبة بين الاناث لتصل الى ٦٣٪ هن أمهات هذا الجيل الذى نربيه . ولا أدرى كيف نقف عند هذه النسبة ولدينا فائض من خريجي المدارس والجامعات لا يجدون أى عمل لسنوات طويلة ؟ بل كيف نقف عند هذه النسبة ولدينا عدد هائل من المدارس والجامعات والمساجد ودور العبادة والكل يمكن أن يسهم فى خطة قومية صادقة لمحو هذا العار عن وجه مصر المشرق (٥) .

خامساً : ان ميزانية التعليم بوضعها الحالى لايمكن أن تحقق أى اصلاح حقيقى ، ويكفى أن نذكر أن ميزانية التعليم فى مصر لايدانيتها فى التدنى أى ميزانية حتى فى الدول العربية المحيطة فهى تمثل ٥٢٪ من اجمالى الناتج القومى بينما هى فى الأردن ٧٩٪ والمغرب ٧٩٪ والجزائر ٨٠٪ ولانذكر هنا الدول المتقدمة فكيف يمكن اصلاح التعليم بتلك الميزانية الهزيلة ، وعلى سبيل المثال لا الحصر فان الطالب المصرى فى التعليم الأساسى يصرف عليه ما يوازى ٨٨ دولاراً ، بينما يصرف عليه ٨٨٠ دولار فى اسرائيل وعدة آلاف من الدولارات فى كثير من دول العالم . ولاشك عندنا أن تلك الميزانية الهزيلة المخصصة للتعليم فى مصر هى المسئولة الأولى عن قلة راتب المعلم ، وأن تصبح مدارسنا المصرية غير صالحة بكل المقاييس للحفاظ على الحد الأدنى لكرامة الانسان ، وأن تعليمنا الأساسى لم يستوعب حتى الآن الا ٧٠ - ٨٠٪ من الأطفال (٦) . ولقد آن الأوان أن يدرك المسئولون فى مصر أن ميزانية التعليم ينبغى الاتقل بحال من الأحوال عن ميزانية القوات المسلحة ان لم تزد عليها . والا فان كل حديث عن الاصلاح والتطوير انما هو مجرد كلمات بلا معنى .

سادساً : ان معلم العصر لاينبغى أن يقل اعداده عن المستوى الجامعى حتى ولو كان رياض أطفال ، كذلك فلا بد من حسن اعداده لمهامه التربوية المختلفة وأن تكون هناك سنة امتياز للتأكد من صلاحيته للوظيفة ، والا تتم الترقيات الوظيفية الا من خلال الدورات المختلفة ، وأن يعاد تدريبه كل خمس سنوات على الأكثر . مع اعطائه كل فرص النمو المهنى والوظيفى . ورفع مستواه المادى والاجتماعى . لأن كل اصلاح بدون اعداد للمعلم الجيد هو حرث فى البحر .

سابعاً : أن تطوير المناهج قضية فنية بالدرجة الأولى ، ومن حق كل مواطن رأى أن يقول رأيه فى تطوير المناهج . ولكن أهل الخبرة والاختصاص هم وحدهم الذين توكل اليهم عملية وضع المناهج وتطويرها وهما هنا أساتذة التربية ومستشارو المواد المختلفة بالموزارة والمراكز التابعة لها . كذلك فاننا نؤكد هنا أن مصر لديها من الكفاءات والخبرات ماتستطيع به أن تطور تلك المناهج ، ويقتصر دور الخبراء الأجانب على الاستشارة أحيانا ، والاستفادة بتجارب الآخرين أحيانا أخرى ولكن لايمكن أن يتعدى دورهم تلك الحدود الى التدخل فى محتوى تلك المناهج فهذا أمر من أمور السيادة الوطنية والتميز الثقافى الذى لايمكن التفريط فيهما .

ثامناً : ان لمصر دورها العربى والاسلامى ، وهويتها العربية والاسلامية وفى ظل المتغيرات الدولية والقومية هناك محاولات لعزلها عن دورها العربى ، وتفريغها من هويتها الاسلامية . ولن تكون مصر بدون العروبة والاسلام شيئاً مذكوراً . من هنا تأتى أهمية الثقافة الاسلامية الصحيحة للمواطن المصرى انها العمود الفقرى لشخصيته وأداة التوحيد الثقافى والتماسك الأيدولوجى القادر على مواجهة تحديات تلك المرحلة التى نمر بها (٧) . من هنا تأتى أهمية التفرقة بين الالتزام الاسلامى القوى وبين التعصب والارهاب . فالالتزام الاسلامى القوى يعنى امثال الفرد الواعى وتطبيقه لتعاليم الاسلام كما وردت فى القرآن والسنة وكما طبقها السلف الصالح أما التعصب فيعنى نوعاً من العقيدة أو الحكم لصالح أو ل ضد شىء أو شخص أو جماعة أو مبدأ أو فلسفة أو دين أو جنس معين بدون أدلة قوية ، والارهاب هو استخدام القوة لغرض مايتعصب له الفرد (٨) . وقطعا نحن نحتاج الالتزام الاسلامى القوى فى تلك المرحلة التاريخية ولذلك تأتى أهمية وضرورة اعداد معلم خاص للتربية الاسلامية ، وأهمية ايجاد مادة الثقافة الاسلامية لتدرس فى جميع المعاهد والكليات . ان الثقافة الاسلامية الصحيحة فى جميع مراحل التعليم بما فيها التعليم العالى هى سبيلنا القومى لايجاد المواطن المسلم المتزئم القادر على فهم دينه وتطبيقه فى سماحة ويسر . وايجاد معلم التربية الاسلامية القادر على اقناع الطلاب والتأثير فيهم .

تاسعاً : ينبغى الا نسمح بأى نوع من أنواع الردة التعليمية عن نشر التعليم وتيسيره لأكبر عدد من أبناء مصر بما فى ذلك التعليم العالى ، كما

ينبغي ألا تضللنا الشكوى من كثرة عدد خريجي المعاهد والجامعات فما زال التعليم العالى عندنا لا يستوعب الا ١٩ر٨٪ ممن هم فى سن التعليم العالى بينما يستوعب ٢٦ر٦٪ فى الأردن ، ٣٤ر١٪ فى اسرائيل ، ٥٩ر٦٪ فى أمريكا (٩) . وعلى الدولة أن توفر الميزانيات اللازمة لنشر التعليم بجميع مراحلہ وتيسيره لأكبر عدد من أبناء الوطن .

ولعلنا نستفيد من تجربة الأوقاف الاسلاميه التاريخيه فى تمويل التعليم المصرى . ان الشعب المصرى قادر على العطاء اذا أمن بالمهدف . ولقد أعطى الكثير من أفرادہ مبالغ هائلة لكليات التربية النوعية طواعية أحيانا وقسرا أحيانا أخرى ، كذلك تبرع الكثيرون ببناء مدارس حكومية ، ومراكز طبية وتعليمية هنا وهناك . وان حملة قومية صادقة لايجاد أوقاف تعليمية يمكن أن تكون احدى البدائل لجلب بعض المال اللازم لتطوير التعليم المصرى واصلاحه .

هذه أفكار عامة حول الاصلاح التعليمى المنشود فى مصر . نقولها فى تلك الظروف بالذات التى نتعرض فيها لمخاطر تهددنا من الداخل والخارج . ولن نستطيع مصرنا الغالية مواجهة تلك المخاطر الا بتعليم قوى واسلامى وعصرى .

وأخيرا فان مسئولية اصلاح التعليم وتطويره لايمكن أن تتم بنجاح الا اذا توفر لها ثلاثة عناصر : ارادة سياسية قوية مصرة على هذا الاصلاح مدركة لأبعاده ومتطلباته . وطلبة تربوية تتحمل أعباء الاصلاح وتوجه مسيرته ، و ارادة شعبية ضاغطة تصر على هذا الاصلاح ولاترضى بالدونية الثقافية والتربوية فى عالم لايرحم الضعفاء والمتخلفين . ومن ثم فان أى فساد فى التعليم المصرى لابد أن يرد الى غياب احدى تلك القوى الثلاث أو ضعف فاعليتها . وعلينا أن نحشد كل قوانا لتعبئة تلك القوى الثلاث جميعا من أجل اصلاح التعليم اذا أردنا النجاح فى هذا السبيل والافلن يكون حظنا من الاصلاح التربوى أفضل من المحاولات السابقة التى تمت فى غياب تلك القوى بعضها أو كلها بدرجات متفاوتة . مما يحتم على عمداء وأساتذة كليات التربية فى مصر أن يقوموا بدور الطلبة التربوية التى تتحمل أعباء الاصلاح وتوجه مسيرته .

المراجع

- ١ - الجمعية المصرية للتنمية والطفولة ، وزارة التربية والتعليم : مؤتمر تطوير مناهج التعليم الابتدائى القاهرة ٨١ - ٢٠ فبراير ١٩٩٣ ، مطابع روز اليوسف الجديدة ، ١٩٩٣ .
- ٢ - لتداخل مجالات البحث فى العلوم الاجتماعية والانسانية كاتجاه عالمى جديد انظر اليونسكو (جماعة من الأساتذة المختصين فى العلوم الاجتماعية : الاتجاهات الرئيسية للبحث فى العلوم الاجتماعية والانسانية ، مترجمة الى العربية ، مطبعة جامعة دمشق ١٩٧٦ (ثلاثة أجزاء) .
- ٣ - انظر على سبيل المثال لا الحصر : أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا : دراسة مسحية تفويجية للبحوث التربوية والنفسية منذ الثلاثينات - التقرير النهائى ، حيث نجد مئات الرسائل الجامعية فى التربية وعلم النفس ، وأيضا موسوعة المجالس القومية المتخصصة ١٩٧٤ - ١٩٨٩ ، ج٦ ، ج٧ حيث نجد فكريا تربويا تناول معظم مشكلات التعليم المصرى وكيفية الحل .
- ٤ - هناك رسائل جامعية عن التربية الاسلامية فى عصور الازدهار الاسلامى ، ويمكن أن نجد مادة خصبة فى تلك الرسائل مما يمكن الاستفادة به فى تطوير تعليمنا المصرى . انظر عبد الرحمن النقيب : دليل الباحث فى التربية الاسلامية بالجامعات المصرية والسعودية . تحت الطبع .
- ٥ - وزارة التربية والتعليم : مبارك والتعليم نظرة الى المستقبل ، مطابع روز اليوسف الجديدة يوليو ١٩٩٢ .
- ٦ - نفس المرجع .
- ٧ - لمزيد من التفاصيل راجع عبد الرحمن النقيب «ثقافة الطفل العربى الاسلامية والعلمية» فى التربية الاسلامية رسالة وسيرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٩٠ . ولاهمية اعداد معلم تربية دينية متخصص مراجع مصطفى رجب سالم : برنامج مقترح لاعداد معلمى التربية الدينية فى كليات التربية رسالة دكتوراه كلية البنات جامعة عين شمس ، قسم

المناهج وطرق التدريس ١٩٨٧ . و لاهمية ايجاد برنامج فى الثقافة الاسلامية بالجامعات المصرية انظر زين محمد شحاته محمد : بناء برنامج فى الثقافة الاسلامية وقياس مدى فاعليته فى كسب المعلومات وتعديل الاتجاهات الدينية رسالة دكتوراه كلية التربية جامعة المنيا ، قسم المناهج وطرق التدريس ١٩٨٧ . و لاهمية الثقافة العربية والاسلامية فى صراعنا العربى الاسرائيلى ، ومدى اهتمام اسرائيل بالثقافة اليهودية (اللغة والدين والتاريخ) انظر : عارف توفيق عطارى : **القرية اليهودية فى فلسطين المحتلة والدياسبورا** ، مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٧٧ ، عبدالله عبد الدائم وآخرون : **الأبعاد التربوية للصراع العربى الاسرائيلى** ، وقائع المؤتمر العلمى الذى نظمته كلية التربية بجامعة الكويت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٦ .

٨ - فى الفرق بين الالتزام الاسلامى القوى والتعصب انظر عبد الرحمن النقيب : **الالتزام الاسلامى لدى الشباب الجامعى** ، بحوث فى التربية الاسلامية الكتاب الثانى دار الفكر العربى ١٩٨٤ .

- مقياس مدى الالتزام الدينى لدى الشباب المسلم ، الأنجلو المصرية ، ١٩٨٣ .

- بعض القوى والعوامل المؤثرة على التدين الاسلامى لدى الشباب الجامعى دراسة ميدانية ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٣ .

٩ - وزارة التربية والتعليم : **مبارك والتعليم نظرة الى المستقبل** ، مرجع سابق .